A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/49/233
13 October 1994
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون

طلب إدراج بند فرعي إضافي في جدول أعمال الدورة التاسعة والأربعين

تقديم المساعدة الدولية الطارئة من أجل حل مشكلة اللاجئين وإعادة إقرار السلم التام، والتعمير والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية في رواندا المنكوبة بالحرب

رسالة مؤرخة ١٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤ موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لرواندا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات الحكومة الرواندية وطبقا لأحكام المادة ١٥ من النظام الداخلي للجمعية العامة، أتشرف بأن أطلب إليكم التكرم بإدراج بند فرعي إضافي بعنوان "تقديم المساعدة الدولية الطارئة من أجل حل مشكلة اللاجئين وإعادة إقرار السلم التام، والتعمير والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية في رواندا" في جدول أعمال الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة.

ويقترح أن تصبح هذه المسألة بندا فرعيا من البند ٣٧ من جدول الأعمال المعنون "تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة".

ويستحق البند الفرعي المقترح أعلاه بشأن رواندا النظر فيه في اللجنة الثانية بوصفه تكملة للمسألة المعنونة "تقديم مساعدة طارئة من أجل الإنعاش الاجتماعي - الاقتصادي في رواندا" التي كانت بندا مستقلا في جدول أعمال الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة (البند ١٧١)، والتي كانت موضوع قرار الجمعية العامة ٢١١/٤٨ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.

ومرفق بهذه الرسالة مذكرة تفسيرية تشرح مبررات الطلب، طبقا لأحكام المادة ٢٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة (انظر المرفق).

وسأكون ممتنا لو عملتم على تعميم نص هذا الطلب، بما في ذلك المذكرة التفسيرية، بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة.

(توقيع) مانزي باكوراموتسا
السفير
الممثل الدائم لرواندا
لدى الأمم المتحدة

المرفق

مذكرة تفسيرية

قررت الجمعية العامة، في دورتها العادية الثامنة والأربعين، بناء على توصية اللجنة الثانية، أن تنظر في جميع البنود المتصلة بالمساعدة الاقتصادية الخاصة التي تقدمها الأمم المتحدة الى الدول الأعضاء التي تحتاج الى هذه المساعدة في دورتها التاسعة والأربعين تحت بند واحد بعنوان "تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة".

ولهذا السبب، وكما يرد في الفقرة ٤٥ من مذكرة الأمين العام التي تتضمن توزيع البنود المدرجة في جدول الأعمال، وهو التوزيع المقدم للمكتب لكي ينظر فيه (A/BUR/49/1)، فإن البند ٣٧ يضم أربعة بنود فرعية لم ترد فيها بعض المسائل المتعلقة بالمساعدة الاقتصادية الخاصة، ومن بينها المسألة المعنونة "تقديم المساعدة الدولية الطارئة من أجل حل مشكلة اللاجئين وإعادة إقرار إحلال السلم التام والتعمير والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية في رواندا المنكوبة بالحرب".

وتسوق وزارة الخارجية والتعاون لجمهورية رواندا الاعتبارات التالية تأييدا لإدراج بند جديد بعنوان فرعي "تقديم المساعدة الدولية الطارئة من أجل حل مشكلة اللاجئين، وإعادة إقرار إحلال السلم التام والتعمير والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية في رواندا المنكوبة بالحرب وتعميرها" الى البند ٣٧ من جدول أعمال الدورة العادية التاسعة والأربعين للجمعية العامة:

(أ) أسفرت الحرب الطويلة التي شهدتها رواندا (١٩٩٠-١٩٩٤) عن تدمير الهياكل الأساسية الاجتماعية - الاقتصادية، وانهيار الخدمات الأساسية في جميع المناطق التي دارت فيها المعارك، والتشريد الجماعي للسكان واتجاه عدد لا يحصى من اللاجئين الى المنفى؛

(ب) وعلى الصعيد الاقتصادي، ينبغي بناء كل شيء أو إعادة بنائه، وذلك في إثر وضع الكارثة الذي حل بالقطاع الزراعي الذي يضم ٩٦ في المائة من السكان وتفكك النسيج الصناعي الهش للبلد، وبسبب تدمير كم هائل من المعدات والمنشآت ذات الطابع الاجتماعي - الاقتصادي والاداري؛

(ج) وعلى صعيد الموارد البشرية، تمثلت المأساة في عملية إبادة جماعية وخسائر بشرية أخرى، مما حرم البلد من العديد من فعاليات التنمية. وتضاف الى هذه المأساة الحالة المأساوية للآلاف من مشردي الحرب وملايين اللاجئين مما يستلزم تقديم إعانات عديدة وإعادة الدمج الاجتماعي في مختلف الاتجاهات،

(د) وإن توقيع اتفـــاق السلم في أروشا (جمهورية تنزانيا المتحدة) في ٤ آب/أغسطس ١٩٩٣ ما زال يشكل القاعدة القانونية - السياسية لعصر جديد من السلم والمصالحة الوطنية، يمكّن الشعب الرواندي من العمل من أجل التعمير والتنمية الوطنية؛

(هـ) وعلى الصعيد الإنساني، فإن الحالة مفجعة أكثر مما كانت عليه حين وجهت إدارة الشؤون الإنسانية نداء موحدا في نيسان/ابريل ١٩٩٣ من أجل تقديم المساعدة الدولية لصالح مشردي الحرب؛

(و) وهذا النداء المشترك بين الوكالات، الذي أسهم في تحسين الحالة الإنسانية في رواندا جدير باستنهاض الأريحية المتزايدة من جانب المجتمع الدولي، نظرا الى الاحتياجات الهائلة الى الأغذية، والى هياكل أساسية وبارامترات أخرى لا يمكن الاستغناء عنها في فترة ما بعد الحرب؛

(ز) ونظرا الى حجم المهام التي ينطوي عليها وضع اتفاق أروشا للسلم موضع التنفيذ، فإن مجلس الأمن، في قراره ٨٧٢ (١٩٩٣)، المؤرخ في ٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣، قد وجه نداء عاجلا حث فيه الدول الأعضاء، والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، وكذلك الى المنظمات غير الحكومية على تقديم ومضاعفة المساعدات الاقتصادية والمالية والإنسانية لصالح السكان الروانديين ولصالح عملية إقامة الديمقراطية في رواندا؛

(ح) وبالنظر الى أن الحرب قد عـرّضت للخطر جميع جهود التنمية الاقتصادية، وأن فترة ما بعد الحرب تتطلب المصالحة الوطنية، وإحلال السلم التام، وتعمير البلد وتنميته، فإن الإجراء العاجل من جانب المجتمع الدولي مطلوب من أجل الإسهام في الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي لرواندا. ويتضح أن المساعدة المتعددة الأوجه هي أكثر ما تكون إلحاحا نظرا الى أن الحالة الجديدة لفترة ما بعد الحرب تقتضي إيجاد واستغلال موارد هامة تفوق الإمكانيات الحقيقية الى البلد؛

(ط) ومن شأن المساعدة المطلوبة على هذا النحو أن تمكن رواندا من تنفيذ الأحكام ذات الصلة من اتفاق السلم المشار اليه أعلاه، وإنعاش الاقتصاد، وتعزيز المصالحة الوطنية، وتعمير وإصلاح شتى الهياكل الأساسية المدمرة، وإعادة الدمج الكامل لجميع مشردي الحرب واللاجئين أي، بكلمة مختصرة، ضمان الانتعاش الاجتماعي - الاقتصادي للبلد استهدافا للتنمية الذاتية.

- - - - -